

الإستثمار الأجنبي و دوره في التنمية الإقتصادية

بن يطو محمد

طالب دكتوراه

أكلية الحقوق و العلوم السياسية

— جامعة عمار ثليجي — الأغواط

ملخص :

يعتبر الإستثمار الأجنبي من أهم الأنشطة الإقتصادية لأي دولة ، و لقد إهتم به رجال القانون و الإقتصاد محاولين إعطاءه تعريفا جامعاً مانعاً ، كما يعتبر الإستثمار هو المحدد في عملية التنمية الإقتصادية ، هذه التنمية التي تسعى معظم دول العالم الوصول إليها من خلال برامج و مخططات و سياسات متعددة ، تهدف كلها الى الرقي بإقتصاد الدولة و بلوغ التنمية الإقتصادية المنشودة ، هذه الأخيرة تعود بالنفع على الدولة و المجتمع ، إن البلدان النامية تحاول جذب الإستثمارات الأجنبية نظراً لأهميتها و آثارها الإيجابية في مختلف المجالات ، من جلب لرؤوس الأموال الى القضاء على البطالة ، و المساهمة في إعادة هيكلة المؤسسات الوطنية و نقل للتكنولوجيا و صولاً إلى الإندماج في الإقتصاد العالمي .

Résumé:

L'investissement étranger est considéré comme l'élément primordial et le plus important dans le développement économique de tout état, il est pris en charge par les hommes de droit et les experts économiques pour donner une définition globale et exhaustive.

La plus part des payés mondiales ont été intéressées par l'investissement, et chercher à réaliser le développement économique souhaité à travers des programmes, des plans et des méthodes politiques multiples, tous visant à progresser l'économie de leur pays, et de réaliser le, celui-ci est bénéfique pour l'Etat et la société. les pays en développement tentent

d'attirer les investissements étrangers en raison de son importance et des effets positifs dans divers domaines, d'apporter du capital pour éliminer Le chômage, et de contribuer à la restructuration des institutions nationales et le transfert de technologie et l'accès à l'intégration dans l'économie mondiale.

مقدمة :

تبحث الدول من خلال بسطها لسياسات اقتصادية تصاحبها منظومة تشريعية من أجل النهوض باقتصادياتها و بلوغ أهداف عدة تتمثل في الرخاء المجتمعي و الاكتفاء الذاتي و مساندة باقي المجتمعات ، إن المجتمع هذا له متطلبات عدة يجب على الدولة العمل على إشباعها ، و لا يمكن إشباعها إلا من خلال توفير البيئة الملائمة لجلب رؤوس الأموال و إعطاء ضمانات أكبر لتشجيع قدوم المستثمرين الأجانب بما يحملونه من مؤهلات قادرة على التنمية ، حيث أن الدول النامية عرفت أنه في ظل قلة مصادر التمويل ، و في ظل تصاعد المديونية الخارجية و نقص الخبرات و المؤهلات و تفاقم الأزمات الداخلية من بينها ظاهرة البطالة ، لا بد لها البحث عن البدائل ، فما كان عليها سوى التخلي عن إيديولوجياتها السابقة و المناهضة للرأس المال الأجنبي و الاستثمار الأجنبي بصفة عامة كونه تخلي عن السيادة في معتقداتها السابقة ، لذلك سعت الى البحث عن السبل الكفيلة فاتجهت نحو الاستثمار الأجنبي عله يكون هو المنقذ لها و مخرجها مما تعاني منه من ركود اقتصادي .

و الإشكالية المطروحة هي :

هل للاستثمار الأجنبي دور في التنمية الاقتصادية ؟

و للإجابة على هذه الإشكالية اعتمدنا في هذه المقالة على المنهج الوصفي التحليلي ، كما قسمنا خطة بحثنا إلى مبحثين ، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى البحث عن مختلف المفاهيم التي تخص الاستثمار الأجنبي و التنمية الاقتصادية ، أما المبحث الثاني فخصصناه للحديث عن دور الاستثمار الأجنبي في التنمية الاقتصادية.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الاستثمار الأجنبي و التنمية الاقتصادية

المطلب الأول : مفهوم الاستثمار الأجنبي

لم يكن الاستثمار معروفا قديما ، و بالذات على المستوى الدولي بالشكل أو المستوى المعروف في وقتنا الحاضر ، و لقد ازدهرت عمليات الاستثمار الدولي المباشر في الفترة من الخمسينات و حتى بداية السبعينات من القرن الماضي تحت تأثير إيديولوجيا التنمية السائدة آنذاك ، و باعتبار أن أغلب دول العالم باستثناء الصناعية منها فهي دول سائرة في طريق النمو في تلك الفترة .¹

كما يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم الأنشطة الاقتصادية التي اكتسبت قدرا كبيرا من الأهمية منذ ظهوره مما دفع الكثير من الاقتصاديين و الباحثين إلى محاولة إيجاد مفهوم دقيق و واضح له ، و الوصول إلى أهم مظاهره و أشكاله التي تفتح المجال أكثر للاستفادة منه ، الأمر الذي أكد على أهميته و الاهتمام به من قبلهم .² كما أنه لا يوجد مفهوم موحد للاستثمار نظرا لتعدد المصادر (تشريع وطني ، تشريع دولي ، معاهدات ثنائية و متعددة الأطراف) ، و الاختلاف في الغاية و الأهداف سواء بين الدول فيما بينها أو بين الدول و المستثمرين الأجانب ، كما ترجع الصعوبة في إيجاد تعريف محدد كون الاستثمار مصطلح اقتصادي قبل إن يحظى باهتمام القانون الدولي العام .³

و قد عرف الاستثمار الأجنبي المباشر عدة تعاريف من طرف هيئات دولية إلى جانب تعاريف قام بها اقتصاديين و آخرين باحثين ، و سنتطرق إلى إبراز بعض التعاريف .

تعريف صندوق النقد الدولي (FMI) : " يكون الاستثمار استثمارا أجنبيا مباشرا ، عندما يمتلك مستثمر حصة ثابتة في مؤسسة تمارس نشاطها في حدود اقتصاد آخر عبر اقتصاد الدولة التي ينتمي إليها المستثمر ، و هدف هذا الأخير الحصول على سلطة القرار في تسيير المؤسسة " .

¹ - حاتم فارس الطعان ، الإستثمار أهدافه و دوافعه ، كلية الإدارة و الإقتصاد - بغداد - 2006 ، ص 3
² - أحمد دببش ، إشكالية التنمية و الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر 3 ، 2010-2011 ، ص 242.
³ - عيبوط محند واعلي ، الاستثمارات الأجنبية في القانون الجزائري ، دار هومة للنشر و التوزيع - الجزائر - ، 2012 ، ص 120

تعريف منظمة التجارة العالمية و منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية : " أنه أي نشاط استثماري مستقر في بلد معين (بلد المنشأ) و الذي يتحصل أو يمتلك أصول في بلد آخر (البلد المضيف) و ذلك قصد تسيير هذه الاستثمارات " ¹

تعريف بعض فقهاء الاقتصاد : " هو قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد التكنولوجية و الخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدولة المضيفة "

تعريف الفقه القانوني : لم يتفق معظم الفقه على تعريف واحد للاستثمار ، و قد جاءت معظم التعريفات القانونية أقرب إلى التعريف الاقتصادي ، و سبب ذلك هو تشابك الجوانب الاقتصادية و السياسية و القانونية التي تفرض نفسها عند وضع هذا التعريف و أن الفقهاء يلتفون جميعا عند مفهوم معين للاستثمار الأجنبي و هو انتقال رؤوس الأموال و الخبرات الفنية و الإدارية عبر الحدود من أجل تحقيق مصلحة للمستثمر التي تتمثل في تحقيق أكبر ربح ممكن ، و مصلحة القطر المضيف التي تتمثل في إحداث إضافة اقتصادية تضاف إلى الثروة القومية لهذا البلد . ²

و يتحدد الاستثمار بكونه أجنيا بحسب جنسية المستثمر ، و عليه فإن المستثمر الأجنبي هو الذي لا يحمل جنسية الدولة التي يعمل على الاستثمار فيها . هذا من الوجهة القانونية لتعريف المستثمر الأجنبي ، أما بالنسبة لعلم الاقتصاد فالاستثمارات الأجنبية هي تلك المشروعات المملوكة للأجانب سواء كانت الملكية كاملة أم كانت بالاشتراك بنسبة كبيرة مع رأس المال الوطني بما يكفل لها السيطرة على إدارة المشروع . ³

المطلب الثاني : مفهوم التنمية الاقتصادية

المطلب الثاني : مفهوم التنمية الاقتصادية

تبدأ غالبية مؤلفات التنمية الاقتصادية بالترفة بين مصطلحين و هما التنمية و النمو و يجتهد كل اقتصادي في إضافة مزيد من الفروق بينهما ، كما أنه يميل عدد من الكتاب إلى استخدام مصطلح

¹ - أزهار سعادو ، دور الإدارة في إستقطاب الإستثمار الأجنبي في الجزائر ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة ، 2005-2006 ، ص 13
² - عزيرين عبد الرزاق ، النظام القانوني للإستثمارات الأجنبية في الجزائر " واقع و افاق " ، مذكرة ماستر في القانون ، جامعة خميس مليانة ، 2013-2014 ، ص 4 ص 6.
³ - محمد عبد العزيز عبد الله عبد ، الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الإقتصاد الإسلامي ، دار النفائس للنشر و التوزيع - الاردن - ، ط 1 ، 2005 ، ص 16.

التنمية الاقتصادية على الدول الأقل تقدماً أي المتخلفة ، و هم متفقون على أن مفهوم النمو الاقتصادي يعني النمو الكلي لكل من الدخل القومي و الناتج القومي ، كما يستخدم المفهوم للإشارة للدول المتقدمة ، أما مفهوم التنمية الاقتصادية فهو يتضمن إلى جانب النمو الكلي ، أجزاء مجموعة من التغيرات الهيكلية في بنى المجتمعات ، و هذا ما يراه البعض الآخر من الفقهاء الذين يرون بأنها الانتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم ، و يعرفها البعض بأنها العملية التي يتم بمقتضاها دخول الاقتصاد القومي مرحلة الانطلاق نحو النمو الذاتي ، و على العموم فإن التنمية الاقتصادية هي العملية التي من خلالها تتحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي على مدار الزمن ، و التي تحدث من خلال تغييرات في كل من هياكل الإنتاج و نوعية السلع و الخدمات المنتجة ، إضافة إلى إحداث تغيير في هيكل توزيع الدخل لصالح الفقراء.¹

المبحث الثاني : دور الاستثمار الأجنبي في التنمية الاقتصادية

المطلب الأول : ارتباط التنمية بالاستثمار

يعتبر الاستثمار العامل الرئيسي الذي يتحكم في معدل النمو الاقتصادي من ناحية و في كميته و كيفية هذا النمو من ناحية أخرى ، أي أن معدل النمو المطلوب يتوقف على القدرة في جذب التدفقات النقدية المطلوبة ، و يتوقف كذلك على القدرة في توفير الحوافز و التسهيلات التي يكون لها تأثير نسبي على أصحاب رؤوس الأموال في اتخاذ القرارات بالاستثمار في إي بلد و بالتبعية التأثير في حجم الاستثمارات المطلوبة من المصادر الداخلية و الخارجية² ، كما يحتل الاستثمار أهمية كبرى في عملية النمو الاقتصادي ، حيث أن التراكم الرأس مالي و التقدم في فنون الإنتاج من أهم العوامل لتحقيق التقدم الاقتصادي ، و على العكس من ذلك نجد أن قلة حجم الاستثمارات كما و كيفاً و خصوصاً في تلك الدول التي لا تزال في طريق النمو.³

¹ - محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان عطية ناصف ، التنمية الاقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية ، دار المعرفة الجامعية - مصر - 2005 ، ص 42

² - حسين محمد مصلح محمد ، التطور التشريعي للإستثمار في مصر و اثره ، بدون دار نشر ، بدون طبعة ، ص 05
³ - خالد بن عبد الرحمن المشعل ، الجانب النظري لدالة الإستثمار في الاقتصاد الاسلامي ، سلسلة نشر الرسائل الجامعية ، العام السابع ، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية ، ص 52

كما يأتي الاستثمار الأجنبي المباشر و معه عناصر تميزه و هي التكنولوجيا و خلق وظائف جديدة و معارف إدارية و تشجيع الدخول في سوق التصدير و هو شئ الدول النامية في حاجة إليه،¹

المطلب الثاني : الحق في التنمية و إشكالية الاستثمار الأجنبي

أولا : الحق في التنمية

إن الحق في التنمية مكرس ضمنا في المادتين 55 و 73 من ميثاق الأمم المتحدة ، و التوصيات الأولى الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة تشكل أساس مبدأ السيادة الدائمة على الثروات الطبيعية و تم التأكيد على الحق في التنمية بموجب التوصية رقم 3201 (د.06) حول النظام الاقتصادي الدولي الجديد (NOEI) و التوصية رقم 3281 (د.24) الخاصة بميثاق الحقوق و الواجبات الاقتصادية ، كما كرست لجنة حقوق الإنسان في العام 1977 الحق في التنمية باعتباره من حقوق الإنسان و تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة لهذا المبدأ ، كما أن هذا الحق مكرس في ميثاق إفريقيا لحقوق الإنسان و الشعوب لعام 1981.²

ثانيا : إشكالية الاستثمار الأجنبي

يعتبر الاستثمار الأجنبي ظاهرة حديثة في الدول النامية ، إذ لم يكن مرغوب فيه باعتباره مجال حيوي يرتبط بصفة مباشرة بالملكية ، و قد كانت الدول مركزية التخطيط تنكر الحق في الملكية الخاصة ، و ترفض إمكانية الاستثمار الخاص سواء كان وطنيا أو أجنبيا ، حتى أنهم كانوا يرو أنها ظاهرة استعمارية و تمس بالسيادة الوطنية ، و هذا ما حصل مع الجزائر التي لم تنق في الاستثمار الأجنبي إلا في التسعينات خاصة بعد الأزمة الاقتصادية و انهيار أسعار النفط ، و ترسخ المفهوم بأن التنمية الاقتصادية لا تتحقق إلا من خلال و بمساهمة الاستثمار الأجنبي.³ فقامت في الفترة الأخيرة بوضع تشريعات جديدة في مجال تسهيل الاستثمار ، كما تم وضع تشريعات جديدة تستهدف التنمية الجهوية و المناطقية في مختلف

¹ - الفاتح محمد عثمان مختار ، الاستثمار الاجنبي المباشر و دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان ، مجلة أمراكاباك ، تصدر عن الاكاديمية الامريكية العربية للعلوم و التكنولوجيا ، المجلد الرابع ، العدد 11 ، 2013 ، ص 19.

² - عيبوط محند واعلي ، مرجع سابق ، ص 165

³ - سمية كمال ، النظام القانوني للإستثمار الأجنبي في الجزائر ، مذكرة ماجستير في الحقوق ، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان - 2002-2003 ، ص 3

أرجاء البلاد ، و على سبيل المثال أقرت عام 2012 تشريعات تتيح امتيازات جديدة للاستثمار في ولايات الجنوب و المرتفعات الجبلية¹

المطلب الثالث : مجالات التنمية الاقتصادية

تحاول البلدان النامية عامة جذب الاستثمارات الأجنبية نظرا للآثار الايجابية المنتظرة منها في مختلف المجالات

أولا :المساهمة في إعادة الهيكلة

تعاني المؤسسات العمومية في معظم الدول النامية و من بينها الجزائر من مشاكل في التنظيم و التسيير لذلك فإن الشركات الأجنبية بمقدورها المساهمة في التسيير و التنظيم بفضل ما تمتلكه من خبرة فنية و تقنية ، مما يساعد على الفعالية الاقتصادية لهذه المؤسسات و بالتالي المساهمة في التنمية الاقتصادية للبلاد²

ثانيا : نقل التكنولوجيا

إن التطور التقني الناتج عن نقل التكنولوجيا يساعد على تحقيق السرعة في التنمية الاقتصادية و الاستثمارات الأجنبية يمكن أن تساهم في سد النقائص الموجودة في هذا المجال نظرا للتكنولوجيا المتطورة التي تستعملها في التنظيم و التسيير و الإنتاج ، لأن الاستثمار تصاحبه عادة تقنيات في الإنتاج و خبرة في التنظيم و التسيير التي تعتبر معايير للتطور التقني³ ، كما أنه ليس من السهل قياس أثر الاستثمار الأجنبي على تحويل التكنولوجيا ، لكن يبدو أن هناك مجالات و قطاعات ظاهرة للعيان ، فمثلا في الجزائر كأمموزج نلاحظ تطورا ملموسا في مجال الإلكترونيك و مجال الاتصالات ، و نرى كذلك الوضوح في قطاع الخدمات و بالضبط في مؤسسة بريد الجزائر ، حيث عمدت هذه الأخيرة إلى تحسين نوعية الخدمات و تسريعها من خلال اتخاذ عدة إجراءات لإرضاء الزبون كالموزع الصوتي ، البطاقة المغناطيسية و خدمات وسترن يونيون للاستلام السريع للأموال.

¹ - تقرير الإستثمار السنوي الخامس ، التحولات الجديدة في خارطة الإستثمار العالمية و العربية الفرص و التحديات ،الإتحاد العام لغرف التجارة و الصناعة و الزراعة ، ملحق للنشرة الاقتصادية العربية ، العدد 5 ، يوليو 2014 ، ص 25.

² - عيبوط محند واعلي ، مرجع سابق ، ص 162

³ - عيبوط محند واعلي ، مرجع نفسه ، ص 162

و رغم المزايا إلا أن ذلك يتولد معه نوع من التبعية التكنولوجية فيصبح البلد المضيف غير قادر خلال مدة طويلة على استعمال أو صيانة أو ابتكار منتجات جديدة أو ما يتصل بها من طرق تنظيمية ، و يرجع حالة التبعية هذه إلى انعدام أو نقص الموظفين الأكفاء اللازمين لأعمال الإنتاج في المصانع¹.

ثالثا: التعاون من اجل التنمية الاقتصادية و الاجتماعية

تستفيد الدولة من الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية من خلال مساهمتها المالية خاصة في مجال المحروقات أين تستفيد الدولة من الضرائب المرتفعة لصالح الخزينة العامة².

رابعا : توازن ميزان المدفوعات

تختلف آثار الاستثمارات الأجنبية على المدفوعات باختلاف طبيعة الاستثمار ، بحيث إذا كانت موجهة لإنتاج السلع من اجل التصدير ، فان أثرها سيكون ايجابيا على ميزان المدفوعات لان التجارة الخارجية تسمح بالحصول على العملة الصعبة الضرورية لإيجاد حلول للعجز في ميزان المدفوعات خاصة في حالة ممارسة المستثمرين لسياسة التمويل الذاتي و تفادي إعادة تحويل الفوائد

إن رؤوس الأموال الأجنبية ضرورية لمواجهة النقص في الموارد المالية التي تعاني منها معظم البلدان النامية و ما يترتب عنه من صعوبات في ميزان المدفوعات ، بالمقابل فان خروج رؤوس الأموال من الدول المصدرة و دخولها في الأسواق الدولية قد يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات³.

خامسا : الاندماج في الاقتصاد العالمي

إن الاستثمارات الأجنبية تقوم بدور هام في تعزيز التبادلات التجارية في مجال السلع و الخدمات كما تساهم في زيادة الصادرات و بالتالي المساهمة في خلق الشروط الملائمة لساسة اقتصادية موجهة نحو الأسواق الخارجية و التقليل من الواردات و تحسين الأوضاع المالية للدولة المضيفة ، و كذا تسهيل

¹ - نعيمة أو عيل ، واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر 2005-2006 ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2005-2006 ، ص 42

2 - عيبوط محند و اعلي ، مرجع سابق ، ص 164

3 - عيبوط محند و اعلي ، المرجع نفسه ، ص 167

الدخول في الاقتصاد العالمي بفضل علاقاتها المتميزة مع البنوك الخارجية و أسواق رأس المال ، خاصة الدور الذي تقوم به الشركات المتعددة الجنسيات في الاقتصاد العالمي¹

سادسا : خلق فرص عمل

يلعب الإستثمار دورا هاما في خلق مناصب عمل ، كما أنه يساهم في تخفيض نسبة البطالة ، إلا أنه و بالمقابل مهما كانت السياسة التي تختارها الدولة تثير مشاكل الحد من البطالة على المدى القصير ، هذه المشاكل التي تزداد تفاقما نتيجة لدور المؤسسات الأجنبية ، و لقد أجبرت الأساليب المستعملة البحث عن توظيف عمال من ذوي الخبرات الفنية العالية و إنشاء برامج تدريبية لتكوين عمال آخرين جدد.2

خاتمة :

إن للاستثمار الأجنبي دورا هاما في عملية التنمية الاقتصادية ، فهو يساعد في جلب رؤوس الأموال التي تعاني من نقصها معظم الدول النامية ، كما أنه يساعد في جلب التكنولوجيا المتطورة التي تساعد في الرقي ، و هو ما ينعكس بالإيجاب على قيمة الصادرات و تقليص فاتورة الواردات ، و هو ما يدفع بالدولة بالاندماج في الاقتصاد العالمي ، كما أن للاستثمار الأجنبي دورا بارزا في القضاء و لو نسبيا على البطالة التي تبقى الهاجس الأكبر أمام الدول و حكوماتهم . إن التنمية الاقتصادية هي الهدف المنشود من خلال البحث عن استثمارات أجنبية فاعلة تهدف إلى دفع عجلة الاقتصاد ، و تسريع حركة الأموال و الخروج من الجمود و الانكماش الاقتصادي .

و من خلال ما توصلنا إليه نقدم توصياتنا التالية:

- فتح المجال أكثر أمام الاستثمار الأجنبي مع زيادة في الاندماج الوطني ، و ذلك من أجل الاستفادة من التكنولوجيا و الخبرات .
- فتح المجال أمام الاستثمار الأجنبي في المجال الفلاحي

¹ - عيبوط محند واعلي ، المرجع نفسه ، ص 168
² - نعيمة أو عيل ، مرجع سابق ، ص 142

- الاشتراط على المستثمرين الأجانب الكبار منهم تكوين أيادي عاملة محلية في اختصاصاتهم ، من أجل الاستفادة منهم مستقبلا و التخلص من التبعية المطلقة

قائمة المراجع :

- 1- عيوط محمد واعلي ، الاستثمارات الاجنبية في القانون الجزائري ، دار هومة للنشر و التوزيع - الجزائر - ، 2012 .
- 2- محمد عبد العزيز عجمية ، إيمان عطية ناصف ، التنمية الإقتصادية دراسات نظرية و تطبيقية ، دار المعرفة الجامعية - مصر - 2005 .
- 3- محمد عبد العزيز عبد الله عبد ، الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول الإسلامية في ضوء الإقتصاد الإسلامي ، دار النفائس للنشر و التوزيع - الاردن - ، ط 1 ، 2005 .
- 4- حسين محمد مصلى محمد ، التطور التشريعي للإستثمار في مصر و اثره ، بدون دار نشر ، بدون طبعة .
- 5- حاتم فارس الطعان ، الإستثمار أهدافه و دوافعه ، كلية الإدارة و الإقتصاد - بغداد - 2006 .
- 6- خالد بن عبد الرحمان المشعل ، الجانب النظري لدالة الإستثمار في الإقتصاد الاسلامي ، سلسلة نشر الرسائل الجامعية ، العام السابع ، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية .
- 7- الفاتح محمد عثمان مختار ، الاستثمار الاجنبي المباشر و دوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان ، مجلة أماراباك ، تصدر عن الاكاديمية الامريكية العربية للعلوم و التكنولوجيا ، المجلد الرابع ، العدد 11 ، 2013 .
- 8- تقرير الإستثمار السنوي الخامس ، التحولات الجديدة في خارطة الإستثمار العالمية و العربية الفرص و التحديات ،الإتحاد العام لغرف التجارة و الصناعة و الزراعة ، ملحق للنشرة الإقتصادية العربية ، العدد 5 ، يوليو 2014 .
- 9- أحمد ديبش ، إشكالية التنمية و الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر 3 ، 2010-2011 .

- 10- أزهار سعادو ، دور الإدارة في إستقطاب الإستثمار الأجنبي في الجزائر ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة ، 2005-2006
- 11- سمية كمال ، النظام القانوني للإستثمار الأجنبي في الجزائر ، مذكرة ماجستير في الحقوق ، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان - 2002-2003 .
- 12- نعيمة أوعيل ، واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الإقتصادية في الجزائر 2005-2006 ، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2005-2006
- 13- عزرين عبد الرزاق ، النظام القانوني للإستثمارات الأجنبية في الجزائر " واقع و افاق " ، مذكرة ماستر في القانون ، جامعة خميس مليانة ، 2013-2014.